

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي الجزائري

The contribution of small and medium enterprises in the Algerian economic diversification

بوخالفي نعيمة*

جامعة الجزائر3- الجزائر

naimayaici72@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/01/26

تاريخ الإستلام: 2022/12/20

ملخص:

يهدف البحث إلى معرفة الدور التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، من خلال تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التوزيع الجغرافي، أهم قطاعات النشاط التي تتمركز فيها وكذا مساهمتها في التشغيل، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

حاولنا معالجة مختلف العراقيل التي تعيق تنمية هذه المؤسسات ومن النتائج المتوصل إليها هي أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وكذا المساهمة في التنوع الاقتصادي وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحشيع المنافسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

تصنيفات JEL: O11 ، L25.

Abstract:

The research aims to know the role that small and medium-sized enterprises play in achieving development, by diagnosing the reality of small and medium-sized enterprises in Algeria, geographical distribution, the most important sectors of activity in which they are concentrated, as well as their contribution to employment, gross domestic product and added value.

We tried to address the various obstacles that impede the development of these institutions, and among the results reached is that small and medium-sized enterprises have the ability to achieve development in both its economic and social aspects, as well as contribute to economic diversification by expanding the production base and encouraging competition.

Keywords: Small and medium-sized enterprises, economic diversification, Algerian economy; Gross domestic Product and added value.

Jel Classification Codes: O11 ; L25.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد أثبتت الدراسات والبحوث على جميع المستويات الدور الرائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع الإنتاج وتنويعه وبهذا تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي قطاعا منتجا للثروة من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وزيادة في القيمة المضافة وتحسين الدخل الوطني كما تعد وعاء رئيسيا في استقطاب العمالة وكذا غزو الأسواق الخارجية مما يكسبها موقعا ضمن خريطة الاقتصاد العالمي، ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حضت بالأولوية في تشجيع ودعم السلطات العمومية والبنوك وذلك ضمن برامج واستراتيجيات التنمية، إلا أن هذا القطاع لا يزال دون المستوى المطلوب، كما أنه في حاجة إلى إصلاحات عميقة وذلك بإقامة بيئة نشاط ملائمة وجذابة للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بهدف مواجهة التحديات، فالهدف هو معرفة إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدفع بعجلة التنمية في مجالات الشغل الناتج المحلي الإجمالي وكذا القيمة المضافة التي لا تزال تعتمد في جزء كبير منها على مدا خيل المحروقات.

1.1. الإشكالية: على ذكر ما سبق، نطرح الإشكالية التي تتمحور حول:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري وما هو دورها في تنوع الاقتصادي الجزائري؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي أهم الخصائص التي تميزها؟
- هل الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يؤدي إلى تنوع الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي أهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

2.1. الفرضيات:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تكسبها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير مناصب التشغيل فهي قطاع يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التنوع الاقتصادي؛
- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، مما يجعلها في مواجهة العديد من الصعوبات وفي مقدمتها التمويل.

3.1. أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي يلعبه في مختلف الاقتصاديات وضرورة إزالة العراقيل والبحث عن وسائل واليات لتدعيم هذا القطاع وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

4.1. أهداف البحث: يمكن صياغة أهداف البحث في العناصر التالية:

- نظرة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة واقع تطورها في الجزائر؛
- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال إبراز الدور الذي تلعبه في تحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى توفير مناصب العمل وكذا المساهمة في ترقية الصادرات؛
- معرفة أهم المعوقات التي تحد من تنمية المؤسسات وتطور نشاطها وتقديم بعض التوصيات التي من شأنها المساهمة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحيط التمويلي لها.

5.1. منهجية البحث: نظرا لطبيعة البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتقديم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على الإحصائيات والتقارير التي تقدمها المؤسسات والهيئات الرسمية.

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في معظم البلدان ومنها الجزائر حيث عملت السلطة العمومية على توسيع مجال مشاركة المؤسسات بإتباع سياسات خاصة لإدماجها أكثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به في خلق فرص العمل في شتى القطاعات وبالتالي خفض نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخصخصة التي تشهدها الكثير من البلدان النامية، فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

1.2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

واجهت الجزائر كغيرها من الدول إشكالية تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إصدار القانون 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب المادة 05 من هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع أو الخدمات التي: (نوي، 2017)

- تشغل من 01 إلى 250 عامل؛
- رقم أعمالها السنوي اقل من 04 ملايين دينار جزائري أو إيراداتها السنوية لا تتجاوز واحد مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

2.2. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2019-2021):

إن القاعدة الرئيسية لأي اقتصاد تقوم على مدى نجاعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية على اعتبار أنها تشغل أكبر شريحة من المجتمع وتساهم في تنويع النسيج الاقتصادي، كما أنها تساهم بنسبة في الدخل القومي، وفي المقابل إنشاءها لا يكلف الكثير بالمقارنة مع المؤسسات الاستراتيجية ذات الأنشطة المعقدة، ورأس المال الضخم ومن هذا المنطلق يتضح الاهتمام الذي توليه الكثير من الدول على غرار الجزائر لهذا النوع من المنشآت فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متميزة بمحدودية قدراتها ورأسمالها ومن حيث عدد العمالة، حجم الإنتاج الانتشار الجغرافي، الأمر الذي أكسبها ميزة المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات. (رشيد، 2012)

جدول 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

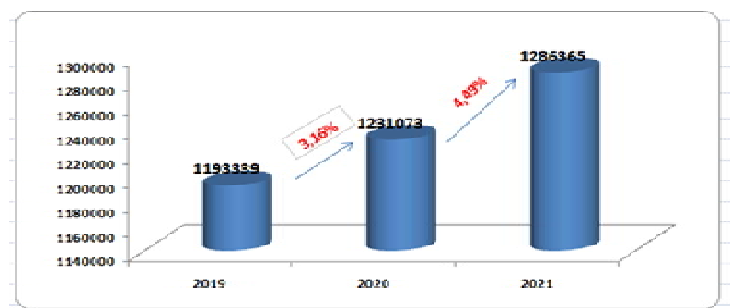
2021		2020		2019		نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1248123	97,03	1194171	97,08	1157539	97	- مؤسسة صغيرة جدا (عدد عمال اقل من 10)
33167	2,58	31979	2,52	31027	2,6	- مؤسسة صغيرة (عدد عمال من 10 إلى 49 عامل)
5075	0,39	4923	0,40	4773	0,40	- مؤسسة متوسطة (عدد عمال من 50 إلى 249 عامل)
1286365	100	1231073	100	1193339	100	المجموع

source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36, année 2019, n° 38, n° 39 année 2021, n° 40 année 2022.

من الجدول، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا وحركة بطيئة نوعا ما نظرا للعديد من المخاطر التي شاهدها مختلف القطاعات الناجمة عن جائحة كوفيد 19، كما تشير الأرقام في الجدول أعلاه أن خلال السنة المالية 2019 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339 مؤسسة ليصل إلى 1286365 مؤسسة في سنة 2021، أي بمعدل تطور 7.79% خلال فترة الدراسة.

توضح الأرقام هيمنة المؤسسات الصغيرة جدا بنسبة 97,03 % سنة 2021 والتي تشغل اقل من 10 عمال تليها المؤسسات المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها من 10 إلى 49 عامل بنسبة 2.58 من نفس السنة.

الشكل 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2019-2021



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم 1.

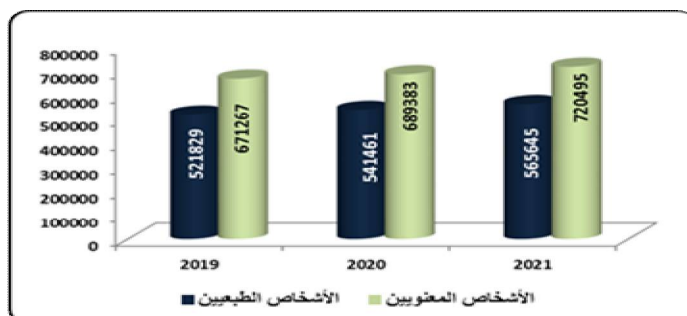
جدول 02 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2021		2020		2019		
%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	
99,98	1286140	99,98	1230.844	99,98	1193096	(1)- القطاع الخاص * الأشخاص المعنويين * الأشخاص الطبيعيين
56,01	720495	56	689383	56,25	671267	
43,97	565645	43,98	541461	43,73	521829	
20,37	262040	20,53	252737	20,72	247275	
23,60	303605	23,45	288724	23,01	274554	(2)- القطاع العام - المهن الحرة - الصناعات التقليدية
0,02	225	0,02	229	0,02	243	
100	1286365	100	1231073	100	1193339	المجموع

source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36, année 2020, n° 38, n°39
année 2021, n°40 année 2022.

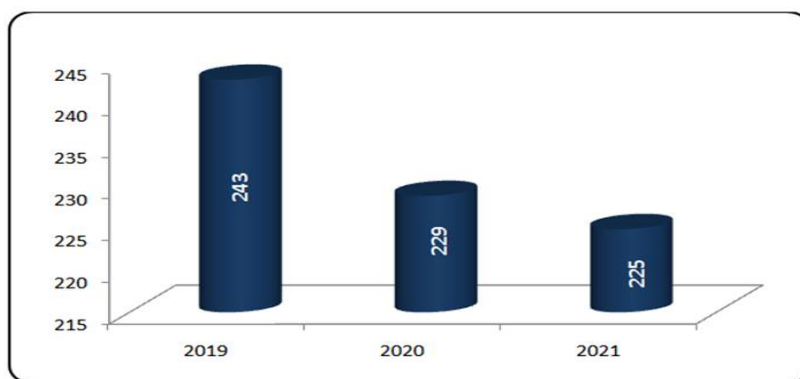
من خلال الأرقام المدونة في الجدول أعلاه نلاحظ تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2019 و 2021 بـ 93026 مؤسسة موزعة حسب نوع القطاع، حيث نلاحظ في الجدول هيمنة القطاع الخاص بنسبة بلغت 99,98% نهاية سنة 2021 منها 56,01% أشخاص معنويين و 43,97% أشخاص طبيعيين، أما بالنسبة للقطاع العام نجد 225 مؤسسة عمومية اقتصادية أي نسبة 0,02% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 02: تطور عدد المؤسسات في القطاع الخاص



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم 2.

الشكل 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم 2.

جدول 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال النشاط

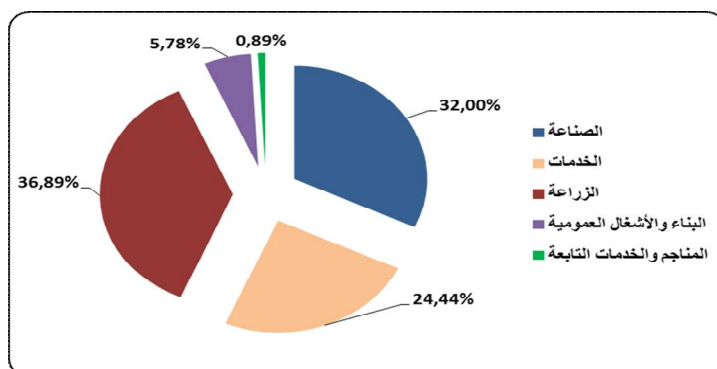
❖ المؤسسات العامة:

2021		2020		2019		قطاع النشاط
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
32	72	31,44	72	29,63	72	الصناعة
24,44	55	25,33	58	24,69	60	الخدمات
36,89	83	36,24	83	38,68	94	الزراعة
5,78	13	6,11	14	6,17	15	البناء والأشغال العمومية
0,89	2	0,87	2	0,82	2	المناجم والخدمات التابعة
100 %	225	100 %	229	100 %	243	المجموع

source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36, année 2020, n° 38, n°39 année 2021, n°40 année 2022.

من الجدول، نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن عدد المؤسسات العامة تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقدرة بـ 0,02% كما نلاحظ انخفاض عددها من 243 مؤسسة سنة 2019 إلى 225 سنة 2021 وهذا الانخفاض راجع إلى إعادة هيكلة بعض محافظ قطاع السوق الصناعية العامة، كما قد يعود هذا الانخفاض إلى الفترة التي عرفت خلالها جائحة كوفيد 19، كما نلاحظ في الجدول النسبة التي يحتلها كل من قطاع الزراعة، الصناعة والخدمات حيث تمثل نسبة 93,33% خلال سنة 2021.

الشكل 04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام حسب مجال النشاط



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم 3.

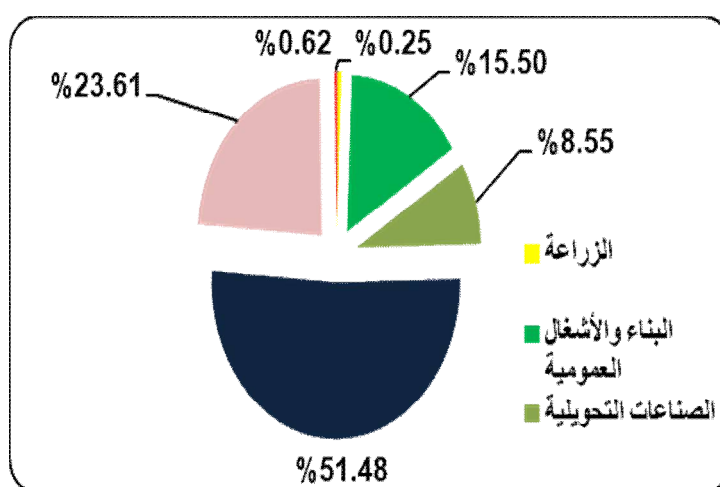
❖ المؤسسات الخاصة:

2021		2020		سنة 2019		قطاع النشاط
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0,62	7927	0,62	7607	0,62	7387	الزراعة
0,25	3241	0,25	3113	0,26	3064	الطاقة والمناجم والخدمات التابعة
15,50	199318	15,76	193950	15,94	190155	البناء والأشغال العمومية
8,55	109919	8,62	106049	8,69	103621	الصناعات التحويلية
51,48	662130	51,30	631401	51,49	614315	الخدمات المتضمنة المهن الحرة
23,60	303605	23,46	288724	23,01	274554	الصناعات التقليدية
100	1286140	100 %	1230844	100 %	1193096	المجموع

source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36, année 2020, n° 38, n°39 année 2021, n°40 année 2022.

تبين الأرقام هيمنة القطاع الخاص بنسبة قدرها في المتوسط 99,98% من مجموع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمركز أكثر في قطاع الخدمات بـ 51,48% أي ما يفوق نصف هذه المؤسسات، يليها قطاع الصناعات التقليدية وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة قدرها في المتوسط بـ 23,36% و 15,73% على التوالي.

الشكل 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجال النشاط



المصدر: من إعداد الباحثة عن إحصائيات الجدول رقم 3

3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات نظرا لطبيعتها وفيما يلي عرض لأهم الخصائص (حمودي وشيخي، 2021، صفحة 156)
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل وتخفيض التكاليف غير المباشرة؛
 - سهولة تكوينها وذلك لانخفاض الاحتياجات المالية مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛
 - قلة التدرج الوظيفي لهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العمال فيها مما يساعد على سهولة وسرعة اتخاذ القرار؛
 - دقة الإنتاج والتخصص فيه مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من مستجدات البحث العلمي والتطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى تخفيض التكلفة؛
 - وجود حوافز على العمل والتجديد والابتكار وتحمل المخاطر لأن معظمها من القطاع الخاص؛
 - انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها، وهذا ما يتناسب مع قدرات الدول النامية إذ يشكل نقص رؤوس الأموال أهم المشاكل التي تعان منها نتيجة لنقص الادخار الناتج عن ضعف الدخل؛
 - التكنولوجية المستخدمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملائمة لإمكانيات الدول النامية، حيث تكون مكثفة للعمل وبسيطة وتكلفتها منخفضة، والمهارات العمالية بسيطة؛
 - القدرة على تغيير القوة العاملة، وتعديل سياسات الإنتاج، التسويق، التمويل، ومواجهة التغيير بسرعة أكبر من المؤسسات الكبيرة، وهذه المرونة في التغيير تتناسب والظروف الاقتصادية سريعة التقلب في البلدان النامية؛
 - تعمل في أسواق محدودة نسبيا، مما يسمح لها بالتغطية السريعة والتجاوب مع متطلبات الزبائن؛
 - النظام الإعلامي يمتاز بالسرعة، المرونة وعدم التعقيد يؤدي إلى ارتفاع مستوى وفعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

1.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل:

تعتبر البطالة من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول لها حيث تسعى على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تلعب دورا حيويا في استقطاب اليد العاملة ومعالجة مشكل البطالة. على ضوء الإحصائيات نستنتج العلاقة بين مناصب الشغل المستحدثة وديموغرافية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة ايجابية تناسب طرذا، فكلما توسع نسيج هذه المؤسسات كلما زاد مستوى التشغيل وبالتالي تقلص معدل البطالة.¹ (امينة، 2020، صفحة 127)

جدول 04: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل للفترة 2019-2021

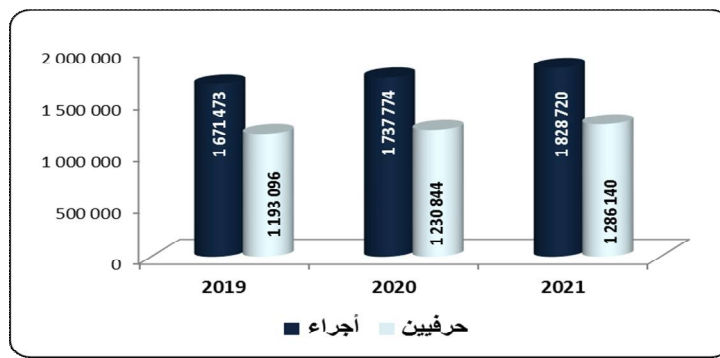
سنة 2019		2020		2021		* القطاع الخاص
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
1671473	57,92	1737774	58,13	1828720	58,33	- أجراء
1193096	41,96	1230844	41,17	1286140	41,03	- حرفيين
2864566	99,27	2968618	99,30	3114860	99,36	- مجموع 1
21085	0,73	20898	0,70	20108	0,64	* القطاع العام
2885654	100	2989516	100	3134968	100	المجموع

source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36, année 2020, n° 38, n°39 année 2021, n°40 année 2022.

من الجدول، نلاحظ في الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل الغالبية العظمى من مجموع المؤسسات وبالتالي فهي تساهم بأكبر نسبة في التشغيل حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي وفرتها هذه المؤسسات إلى غاية سنة 2021 حوالي 3114860 منصب شغل أي ما يعادل 99,36% من إجمالي مناصب شغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بينما سجل القطاع العام انخفاض نسبة العمالة وهذا راجع للتناقص المستمر في عدد مؤسسات هذا القطاع.

الشكل 06: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل



المصدر: من إعداد الباحثة عن إحصائيات الجدول رقم 4

جدول 05: حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

سنة 2021	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2021				2020	2019	نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
	النمو	تجديد النشاط	غلق	إنشاء			* أشخاص معنويين
720495	31112	11378	7709	27443	689383	671267	
565645	24184	1297	6799	29686	541461	521829	* أشخاص طبيعيين
1286140	55296	12675	14508	57129	1230844	1193096	مجموع PME الخاصة

source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36, année 2020, n° 38, n°39 année 2021, n°40 année 2022.

من الجدول، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمواً وحركة بطيئة نوعاً ما نظراً للعديد من المخاطر السلبية التي شهد مختلف القطاعات الناجمة عن جائحة كوفيد 19.

وتجدر الإشارة أن خلال السنة المالية 2019 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193096 مؤسسة ليرتفع نوعاً ما إلى 1230844 مؤسسة ليصل 1286140 مؤسسة نهاية سنة 2021.

غير أن عدد إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انخفض بشكل حاد مقارنة بالسنوات الماضية حيث في سنة 2019 تم إنشاء 57642 مؤسسة، بينما سنة 2020 كان عدد الإنشاء بـ 43558 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى أن ينخفض إلى 36147 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2021.

كما نلاحظ هيمنة المؤسسات الصغيرة جداً بنسبة 97,57% والتي تشغل أقل من 10 عمال.

2.3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري:

إن إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بالأمر السهل بل إنه عمل يحتاج للإرادة ومجموعة من الإصلاحات التنظيمية والإدارية وسلسلة من الإجراءات المتكاملة والمتراصة فيما بينها وهذا من مسؤولية الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ذلك يمكن لهاته المؤسسات النهوض بواقع الاقتصاد الجزائري ككل من خلال زيادة الإنتاجية وتحقيق التنافسية وتطوير الإنتاج المحلي وتغطية جزء كبير من الحاجة المحلية وبالتالي تقليل الإستيراد وزيادة الصادرات مما يؤدي لتوفير جزء من النقد الأجنبي الذي يمكن توجيهه نحو استثمارات محلية أخرى وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها من خلال تنوع المجالات المستثمر فيها، ويكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال عدة جوانب أهمها: 2 (نوي، 2017)

- تعتبر المؤسسات من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجديدة، كما تعد البذرة الأساسية للمؤسسات الكبيرة؛
- تتصف بطبيعة تنافسية نظرا لحرية الدخول والخروج من وإلى النشاط، الأمر الذي ينعكس بدرجة كبيرة على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط؛
- تتميز بالقدرة على خلق قاعدة صناعية لتعزيز القدرة التنافسية لجزائر؛
- تساهم في تعبئة رؤوس الأموال أي أنها تساعد في زيادة الادخار، ووفقا للعلاقة الطردية بين الادخار والاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمارات؛
- لها دور في دعم الإنتاج الزراعي؛
- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛
- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا وبكفاءة مقارنة مماثلة للسلع المستوردة؛
- تساهم في تحقيق استراتيجية التنمية الحضرية والمكانية وبالنظر لصغر حجمها فيمكنها التوغل في القرى والأرياف والحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة؛
- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء عن ميزانية الدولة؛
- هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص وبالتالي فإن مساندة المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشاريع مشتركة مع الأجانب مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الإنتاجية الناشئة.

جدول 06: تطور الميزان التجاري خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2021	2020	2019	2018	
37683,17	34391,64	41934,12	46330,21	الواردات
39280,83	23796,60	35823,54	41797,32	الصادرات
1597,67	- 10595,04	- 6110,58	- 4532,89	الميزان التجاري

source :Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME :

n° 36, année 2020, n° 38, n°39 année 2021, n°40 année 2022.

من الجدول، سجل الميزان التجاري ارتفاع في الواردات بحيث ارتفع من 34.39 مليار دولار سنة 2020 الى 37.68 مليار دولار سنة 2021 اي ما يعادل نسبة 9.57%.

كما سجل ارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات بنسبة 65.07% حيث بلغ مقدار الصادرات بـ 23.79 مليار دولار أمريكي و39.28 مليار دولار أمريكي لسنتي 2020 و2021 على التوالي، وبهذا سجل الميزان التجاري فائض بلغ 1.6 مليار دولار أمريكي سنة 2021 مقابل عجز قيمته 10.6 مليار دولار أمريكي سنة 2020.

الجدول 07: مساهمة القيمة المضافة في الإنتاج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	لقيمة المضافة خارج المحروقات	الناتج الداخلي الخام	النسبة %
2018	10886,62	20259,0	53,73
2019	11450,6	20284,0	56,45
2020	10626,46	18383,8	57,80

Source :- office national des statistiques – les comptes économiques, n 933, p 10

-bulletin d'information statistique de la pme, n 38, p 29.

يبين الجدول أعلاه القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام وهذا راجع لمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الثروة حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المساهمة خلال الثلاث سنوات من 54% إلى 58% ويعود هذا الارتفاع لعدد هذه المؤسسات خلال فترة 2018-2021.

4.الصعوبات والعراقيل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات التي من شأنها التأثير على الدور الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية رغم الجهود المبذولة بشأن تطويرها وترقيتها وكذا الدعم الذي تحظى به وفيما يلي عرض لأهم الصعوبات التي تعوق تنمية نشاط القطاع: (عيسى، 2009)

- صعوبات إدارية: يعد المحيط الإداري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير ملائم لنموها وتطورها ويرجع ذلك إلى الإجراءات البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية التي تفرض التراخيص من أطراف مختلفة كالمبالغة في اشتراط الوثائق الخاصة لاستخراج السجل التجاري، وهو ما يشكل أهم حاجز يحطم الإرادة للاستثمار. (كلثوم و بن عبد العزيز، 2021)

- صعوبات متعلقة بالتمويل: إن العلاقة الموجودة بين البنك والمؤسسة يسودها انعدام الثقة وذلك لسببين:

• تعتبر البنوك أن تمويل المؤسسات مخاطرة كبيرة حيث أن أغلى المؤسسات تفتقر إلى الوثائق المحاسبية التي تثبت تحقيقها للربح كما أن معظم المؤسسات لا تتوفر على أصول عقارية يمكن أن تضعها كضمان للقروض وهذا مما يجعل البنك أكثر حذرا في تمويل المؤسسات.

• أما من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها ترى في البنك عائقا بسببالبطء في دراسة ومعالجة ملف القرض بالإضافة إلى مركزية القرار على مستوى البنك.

- صعوبات تتعلق بالعقارات: يتمثل خاصة في إشكالية الحصول على عقد ملكية أو إيجار الذي يعتبر مرحلة أساسية إذ يعتبر مشكل حصول على مكان ملائم لإقامة مشروع من أكبر العراقيل التي تعترض سبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يضطر أغلب المستثمرين إلى تحويل سكناتهم إلى ورشات عمل ومصانع صغيرة. فالمستثمر يجد نفسه أمام العديد من الهيئات (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار لجان ترقية الاستثمار...)، التي برهنت على عجزها في توفير وتخصيص أراضي المستثمرين مما يحد من الرغبة في الاستثمار.

5. خاتمة:

لقد أثبتت الدراسات بأن نسيج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسهم في تطور الاقتصاد العالمي ويعود ذلك لقدرة هذا القطاع في المزج بين التنمية والتنويع الاقتصادي، وكذا خلق مناصب الشغل مما يؤدي حتما إلى تحقيق تطور اجتماعي واقتصادي، مما يقتضي من السلطات العمومية الجزائرية تأطير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين محيطها فيما يخص التمويل، العقار... إلخ وهذا لا يتأتى بمعزل عن وضع برنامج جدير لتطوير هذا القطاع بالاعتماد على التجربة الدولية والتشاور بين مختلف القطاعات واشتراك كل الأطراف.

ولعل الاستعانة بتجارب الدول العربية المجاورة وعلى رأسها تونس قد يعزز من سبل نجاح برامج إحاطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تأهيلها لتسهيل انخراط الاقتصاد الوطني في الفضاء الأوربي المتوسطي وحضوره في الهيئات والمنظمات الدولية. فهي بإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية.

1.5. نتائج الدراسة:

✓ قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير مناصب الشغل وتقليل مشكل البطالة إذا ما تم دعمها وتوفير الظروف الملائمة لها؛

✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية من خلال الابتكار والتشجيع على المنافسة وتنويع القاعدة الإنتاجية؛

✓ إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ودعم القيمة المضافة ومن ثم تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات.

2.5. توصيات الدراسة: (عيسى، 2009)

- تشجيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع آليات خلق النشاط من خلال وضع إستراتيجية متكاملة لتطوير هذا القطاع وتقييم مدى جدوى البرامج المختلفة المتبناة لإنشاء ودعم هذه المؤسسات؛
- توفير مناخ استثماري مناسب وذلك باتخاذ إجراءات عملية وملموسة في اتجاه تحفيز الإنتاج وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛
- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية؛
- القيام بدراسات معمقة لمواجهة العراقيل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير يد عاملة مؤهلة؛

- العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع مجالات نشاطها لتشمل مجالات أخرى مثل الزراعة وقطاع الطاقة والمناجم. (غياط و بوقموم، 2006)

6. قائمة المراجع:

1. ايت عيسى عيسى. (2009). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-افاق وقيود-. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 5(6)، الصفحات 271-288.
2. بن احمد كلثوم، وسفيان بن عبد العزيز. (2021). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحلوقات. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 6(2)، الصفحات 335-352.
3. حبيبة حمودي، وبلال شيخي. (جوان، 2021). قراءة حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وفق الية حاضنات الاعمال في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 6(1)، الصفحات 153-168.
4. سالي رشيد. (2012). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي ومنطق تعظيم الربح. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 6(1)، الصفحات 126-143.
5. شريف غياط، ومحمد بوقموم. (2006). التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (الصفحات 106-113). الشلف: مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي.
6. مولاي امينة. (2020). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 7(1)، الصفحات 114-139.
7. نور الدين نوي. (2017). محاولة تقييم الميزج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-اطروحة دكتوراه-. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

8. (s.d.). www.industrie.gov. Consulté le juin 20, 2022.

7. الملاحق:

- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر:
- نشرية فصلية للإحصاء الفصل الاول 2019 العدد 93
- نشرية فصلية للإحصاء الفصل الثاني 2019 العدد 94
- نشرية فصلية للإحصاء الفصل الثالث 2019 العدد 95
- نشرية فصلية للإحصاء الفصل الرابع 2019 العدد 96
- نشرية فصلية للإحصاء الفصل الاول 2020 العدد 97
- Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36, année 2020, n° 38 année 2021, n° 39 année 2021, n° 40 année 2022.
- <http://www.mdipi.gov.dz/> ? -Bulletins de veille statistique pme.-
- <http://www.ons.dz>